اسم المصدر: عكاظ / ملحق خاص - مناسبات
التاريـــخ: 22-06-2009 رقم العـدد: 15640 رقم الصفحة: 8 مسلسـل: 11 رقم القصاصة: 1

تحديات السعوديين: كسر حاجز النفط.. وهدم سور السعودة

يخاطبنا خادم الحرمين الشريفين أن نعلي مفهوم الوطن، ونبقي على مبادئه. (تصوير: الأمير بندر بن سلمان بن عبد العزيز)

عكاظ ــ جدة

للوهلة الأولى ربما يجد السعوديون أنفسهم محاطين بارتياح تام، فأسعار النفط القياسية وأثرها على الإيرادات عنصر أساسي للتفاؤل بالمستقبل المشرق، لكنهم في المقابل أمام حقائق وتحديات تجعلهم يعيدون النظر قليلا في شعورهم ذلك، وهي: إيرادات النفط، دخل الفرد، الهرم السكاني، والحاجات والمتطلبات.

فحينما نتحدث عن الدخل النفطي وإيراداته تبرز حقيقة هامة، وهي أن القوة الشرائية لإيرادات النفط تراجعت مع السنين بفعل الأثر المزدوج لتراجع الدولار والتضخم العالمي.

وفيما يخص دخل الفرد، فإن المجتمع السعودي يشهد نسب زيادة تصاعدية كبيرة في السكان ونموا يعتبر من المعدلات الأعلى وفق القياسات العالمية، وتشير التقديرات الرسمية إلى أن إجمالي السكان سيصل إلى ٤٠ مليونا في العام ٢٠٢٠م، وهذه الزيادة الهائلة تفرض النظر عند قياس الموارد السعودية ليس إلى الدخل الوطني بالقيمة المطلقة بل إلى الدخل الوطني بالفرد.

أما الهرم السكاني فهو يتسم بقاعدة عريضة جدا من الفئات الشابة غير المنتجة «نحو ٥٠ في المائة من السعوديين هم دون سن الخامسة عشرة من العمر»، وهذا يعني أن القسم الأكبر من السكان لا ينتج بل يطرح مطالب تتزايد باستمرار وتضغط على بنود الإنفاق الحكومي.

فيما بند الحاجات والمتطلبات يزداد بوتيرة

اسم المصدر: عكاظ / ملحق خاص - مناسبات

التاريـــخ: 22-06-2009 رقم العـدد: 15640 رقم الصفحة: 8 مسلسـل: 11 رقم القصاصة: 2

تصاعدية، خصوصا على صعيد صيانة البنى الأساسية التي تم تشييدها في أعوام (البحبوحة النسبية)، إضافة إلى توسعة أو تحديث القائم منها، وهذه الحاجات ستزيد مع التطور التقني والتقدم الطبيعي، وليس سرا أن قسما كبيرا من موارد الموازنة يذهب إلى هذا النوع من أوجه الإنفاق.

تعوّد قطاع كبير من السعوديين على أن «القرش الحلال» صعب في كل مكان، وأن السعودية ليست استثناء في هذا المجال، وانعكس على إجراء المواطن حسابات أكثر دقة، واكتشف مزيد منهم الأهمية الخاصة للاحتفاظ في كل الأوقات بمعدلات سيولة كافية واحتياط نقدي، فضلا عن ذلك تنويع قاعدة الأعمال.

ولا يكون مديحا حينما نذهب إلى القول: إن خادم الحرمين الشريفين كان بعي أهمية ترسيخ هذا النهج في وجه الضغوط التي ربما تتجدد لـ (بسط اليد) عند أول بارقة تحسن ملموس في أسعار النفط. وهذه الضغوط موجودة وتتجمع كلها على أبواب وزارة المال وفي أروقتها كل عام خصوصا أوقات إعداد الموازنة، وبعض المطالب في كثير من الأحيان يكون مبررا ومن نوع الحاجات التي تهدف أية موازنة إلى تلبيتها، لكن المسألة في النهاية ستبقى مسألة أولويات، مسألة مصلحة البلد العليا في المدى الطويل، وليس الأمر مجرد ترتيب إنفاق الفائض في الإيرادات!

بيد أنه لا جدال على أن المستقبل سيحفل بالفرص والتحديات التي سترسم طبيعة الاقتصاد السعودي ومدى قدرته على تحقيق الأهداف والتطلعات الوطنية، خصوصا وهو يدلف خطة التنمية التاسعة (٢٠٠٩-٢٠١٣).

وتتلخص هذه التحديات في عدد من المحاور الرئيسية: «استمرار سياسة التنويع الاقتصادي، خفض الاعتماد على النفط كمصدر أساسي للدخل، تطوير الموارد البشرية، توفير فرص عمل كافية للسعوديين الذين سينزلون إلى سوق العمل بأعداد متزايدة، وأخيرا زيادة إسهام القطاع الخاص في التنمية باعتباره (حجر الزاوية) في جهود التنويع».

اسم المصدر: عكاظ / ملحق خاص - مناسبات

التاريـــخ: 22-06-2009 رقم العـدد: 15640 رقم الصفحة: 8 مسلسـل: 11 رقم القصاصة: 3

النموذج السعودي

تلك القضايا والمحاور تنطوي على هدف أساسي واحد، وهو الانتقال من «التنمية الكمية» إلى «التنمية النوعية» التي تعطي للاقتصاد مكامن قوة جديدة وركائز أكثر استقرارا في المستقبل.

إن تجربة النموذج السعودي في التنمية فريدة من نوعها، ففي غضون عقود ثلاثة من الزمن تحولت السعودية إلى مجتمع حديث يتمتع بأعلى مستويات الرفاهية، وخلال تلك الفترة انصبت جهود التنمية على بناء وإنشاء البنية الأساسية والمرافق ووضع الهياكل والأطر التنظيمية للمجتمع والاقتصاد، وتم استثمار إيرادات النفط في برامج إنشائية ضخمة، جعلت من السعودية ورشة عمل نادرا ما يشهد العالم مثيلا لها.

ومن هنا تكتسب مسألة إعداد وتطوير الكوادر الوطنية أهمية بالغة جدا في المرحلة المقبلة، وتوضح نتائج خطة التنمية السابعة (١٩٩٩ - ٢٠٠٤) أن حجم العمالة الوطنية ازداد من نحو ٢,٧١ مليون عامل في عام ١٩٩٩م إلى ٣,٥٤ مليون عامل في عام ٢٠٠٤، ما يعني أن خطة التنمية السابعة شهدت إيجاد ٨٢٤,٣ ألف فرصة عمل جديدة، وهذا إنجاز مهم يقترب من المستهدف في الخطة.

أسهم قطاع الخدمات الخاصة والخدمات الحكومية خلال الخطة بتوظيف نحو ٥٣,٢ في المائة من الزيادة الكلية في إجمالي العمالة، وبلغ المتوسط السنوي للزيادة نحو ٢,٢٣ في المائة، وما زالت هذه القطاعات تستوعب النسبة العظمى من مجموع المشتغلين، إذ تقدر هذه النسبة بنحو ٦٣,٤ في المائة في عام ٢٠٠٤.

وتبعا لذلك، قدرت الخطة معدل البطالة حتى العام ٢٠٠٢ بنحو ٩,٧ في المائة من قوة العمل الوطنية، ويبلغ معدل البطالة بين الإناث نحو ٢١,٧ في المائة، وبين الذكور نحو ٧,٦ في المائة.

ويتضح من تحليل مؤشرات البطالة أن معدلاتها بين أوساط الشبان وحديثي التخرج من فئات الأعمار (١٥ - ٢٤ عاما) مرتفعة نسبيا عن المتوسط العام، فيما تنخفض النسبة كثيرا بين فئات الأعمار التي تزيد على ٢٤ عاما.

لكن بطبيعة الحال، ومع أن هذه المسألة ستظل غير سهلة وربما معقدة نظرا لوجود عدد من المعوقات (الأزلية)، من أبرزها: استمرار تردد القطاع الخاص في توظيف السعوديين بالأعداد المطلوبة على خلفية التفاوت الكبير في الأجور والمرتبات التي يتوقعها السعوديون والتي يحصل عليها الوافدون. وحتى مع اقتراح «الحد الأدنى للأجور» فإن هذه المشكلة ستبقى قائمة، فالعمالة الوافدة «الرخيصة» توفر للشركات والمؤسسات مزايا نسبية ربما يؤدي غيابها إلى التأثير على قدرة هذه الشركات والمؤسسات على منافسة المنتجات الأجنبية والتصدير إلى الخارج.

كما لا يزال قطاع عريض من الخريجين يفضلون الوظائف الحكومية والإدارية على حساب وظائف القطاعات الإنتاجية الرئيسية في القطاع الخاص وتحديدا في «الصناعة» ربما لاعتبارات «ثقافية» و«اجتماعية».

واثبتت التجارب أن ثمة اختلالا كبيرا وعدم توافق بين مؤهلات الخريجين ومتطلبات سوق العمل، ويعزى ذلك إلى عدم تلاؤم نظم التعليم والإعداد والتدريب المهني مع الحاجات المتوقعة للقطاع الخاص، المعول عليه أن يوفر العدد الأعظم من الوظائف لاستيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل.

ونظرا لأهمية التقنية الحديثة في الارتقاء بالاقتصاد إلى التنوع، فإن تعزيز دور القطاع الخاص في التنمية يتطلب مزيدا من تشجيع الاستثمار الأجنبي، الذي يعتبر القناة الرئيسية لنقل هذه التقنيات والخبرات الإدارية والفنية والتسويقية المطلوبة لتعزيز الإنتاجية والمزايا التنافسية للاقتصاد ولفتح الباب أمام مجالات كثيرة.

ولا ينبغي الاكتفاء والركون إلى إصدار نظام الاستثمار الأجنبي والهيئة العامة للاستثمار، ونقف مكتوفي الأيدي أمام «قائمة الأنشطة المحظورة»، بل يجب استخدام وسائل «الترصد» و«اصطياد» المستثمرين الأجانب كافة، ففي ظل العولمة الاقتصادية وقرب اقتحام بوابة منظمة التجارة العالمية الحدود جميعها أصبح رأس المال لا وطن له سوى الحوافز والتسهيلات.

والواقع أنه في بداية فترة الركود لم يكن القطاع الخاص مهيأ لمثل هذا الدور، كما أن الظروف لم تكن مناسبة والرؤية لم تكن واضحة حول كيفية الانتقال من «اقتصاد الطفرة» الذي كان يعتمد على الإنفاق الحكومي بشكل شبه كلي إلى «اقتصاد أكثر توازنا» من حيث الدور الذي يلعبه القطاعان الحكومي والخاص.

ولا جدال على أن تجربة «التأقلم» و«التكيف» التي عاشها القطاع الخاص طوال الحقبة الماضية أسهمت في بروز مؤسسات أكثر فعالية وتنافسية ومرونة وذات خبرات إدارية وتسويقية وإنتاجية أوسع وأعمق، وكانت هذه التجربة بمثابة «امتحان» للمؤسسات، فذهب الضعيف بينها وبقي القوي، ولا شك هنا أن الإقبال الملحوظ على المشاريع الإنتاجية والاستثمار المحلي عكس رغبة متزايدة من القطاع الخاص على الاضطلاع بمهمات أكبر في الاقتصاد.

اسم المصدر: عكاظ / ملحق خاص - مناسبات

التاريـــخ: 22-06-2009 رقم العـدد: 15640 رقم الصفحة: 8 مسلسـل: 11 رقم القصاصة: 4

تقلبات النفط

والاتفاق السائد حاليا أن الاقتصاد السعودي لا يزال عرضة لتقلبات أسعار النفط، وهذا واقع لا ينتظر أحد تغيره، ومن هنا فإن تنويع القاعدة الإنتاجية المتبقية من العقد الحالي، يشكل التحدي الأكبر الذي يواجهه السعوديون، والنجاح في هذا المضمار سيمثل قفزة نوعية تمهد الطريق أمام تحولات أساسية في طبيعة الاقتصاد وآفاقه المستقبلية.

بيد أن التنويع على رغم أهميته لا يعني بطبيعة الحال أن أهمية النفط كركيزة أساسية للاقتصاد سوف تتلاشى وتتضاءل، فالموارد النفطية ستبقى القوة الدافعة الرئيسية للنمو، طالما حافظ النفط على دوره كأحد المصادر الرئيسية للطاقة في العالم، وستبقى إيرادات النفط المورد الرئيسي لتمويل المشاريع والاستثمارات المطلوبة، لدعم القطاعات الاقتصادية غير النفطية ورفع اسهاماتها في إجمالي الناتج المحلي.

ومنذ أن بدأت أسعار النفط في الانخفاض زادت المطالب بتوسيع دور القطاع الخاص في التنمية، وأخذ مبادرته في الإسهام في عجلة الاقتصاد، وفتح مجالات جديدة للاستثمار لا تعتمد على الإنفاق الحكومي، واستندت تلك المطالب على فرضيات عدة من أهمها: أن القطاع الخاص يمتلك موارد مالية ضخمة مستثمرة في الخارج نظرا إلى محدودية فرص الاستثمار المحلي، ومناخا اقتصاديا أقل ما يوصف أنه «قلق» خصوصا في حقبة الثمانينيات ومطلع التسعينيات كرد فعل لحربي الخليج الأولى والثانية.